جهود أبي البركات النسفي
في أفعال اللّه وأفعال العباد

إعداد الباحث

محمد رشدي أحمد منصور

باحث دكتوراه

كلية الدراسات الأسيوية

جامعة الزقازيق – مصر

جهود أبي البركات النسفي في أفعال الله وأفعال العباد

محمد رشدي أحمد منصور
باحث دكتوراه , الدراسات الأسيوية, جامعة الزقازيق, مصر.
البريد الإلكتروني :emad231969hamdy@gmail.com

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى بيان أن أفعال الله تعالى تنسب له سبحانه على سبيل الاستقلال دون نسبة شريك له سبحانه، وهي من الأمور الخاصة به سبحانه مثل : الآجال، وخلق الطاعات، والهدى والضلال، وغيرها من الأمور التي تنسب له سبحانه، وقد تعرض العلماء لهذه المسائل بالدراسة والبحث، وتعرض لها الإمام النسفي مثل غيره من علماء العقائد، وجاء حديث أبي البركات النسفي عن أفعال الله تعالى من خلال حديثه عن المقتول ميت بأجله ، وأنه تعالى مريد للطاعة والمعصية ، والهدى والضلال الصلاح والأصلح. وبين البحث من خلال فكر الإمام أن إرادة الله تعالى تعم سائر الممكنات من خير وشر وطاعة ومعصية، ويعد بذلك موافقا لمذهب أهل السنة والجماعة ، وقد بنى أهل السنة رأيهم هذا بناء على أن الإرادة الإلهية مطابقة للفعل ومغايرة للأمر، فالحسن والمحبوب والمرضي أمور تتصل بالأمر، أما الإرادة فهي عامة بكل شيء، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . ويرى أبو البركات أن الخير والشر كله بإرادة الله تعالى، وأنه مريد لجميع الكائنات عينا كان أو عرضا، طاعة أو معصية؛ لأنه لما ثبت أن الله تعالى خالق أفعال العباد خيرها وشرها طاعتها ومعصيتها وهو تعالى مختار في تخليق ما يخلق ولا اختيار بدون الإرادة .وأوضح البحث كما نرى أن الطاعة بمشيئته، وإرادته، ورضاه، ومحبته، وأمره، وقضائه، وقدره والمعصية بقضائه، وقدره، وإرادته، ومشيئته وليس بأمره تعالى ورضاه، ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي .

الكلمات المفتاحية : النسفي ، الكسب ، الفعل ، الخير ، الشر ، الطاعة ، المعصية .

The efforts of Abu Al-Barakat Al-Nasafi in the actions of God and the actions of the servants

Mohamed Rushdi Ahmed Mansour
PhD Researcher, Asian Studies, Zagazig University, Egypt.
Email : emad231969hamdy@gmail.com

Abstract:

The research aims to show that the actions of God Almighty attributed to him Almighty as a matter of independence without the ratio of his partner Almighty, which is one of his own things such as: deadlines, and the creation of obedience, guidance and misguidance, and other things that are attributed to him Almighty, has been exposed scientists to these issues study and research, and exposed to Imam Al-Nasafi like other scholars of beliefs, and came the talk of Abu Al-Barakat Al-Nasafi about the actions of God Almighty through his talk about the murdered dead for him, and that the Almighty wants obedience And impiety, and guidance and delusion are righteous and fittest.The research through the thought of the Imam that the will of God Almighty pervades all the other possibilities of good and evil and obedience and disobedience, and is thus in accordance with the doctrine of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah, has built Ahl al-Sunnah their opinion this based on the fact that the divine will is identical to the act and different from the command, the good and beloved and satisfactory things related to the matter, but the will is general with everything, what God wills was and what he did not want was not.Abu al-Barakat believes that all good and evil are by the will of Allah, and that He is the Creator of all beings, whether in kind or accident, obedience or disobedience, because when it is proven that Allah, the Almighty, is the Creator of the deeds of the servants, good and evil, obedience and disobedience, and He is the Almighty chosen in the creation of what He creates, and there is no choice without the will.The research explained as

we see that obedience by his will, his will, his satisfaction, his love, his command, his judgment, his destiny, and disobedience by his judgment, his destiny, his will, and his will, and not by his command, his satisfaction, and his love, because his love and satisfaction are due to the fact that the thing is advisable, and it is worthy of obedience without sins.

Keywords: Al-Nasafi , Gain , Ction , Good , Evil , Obedience, Sin.

مقدمة

الحمدُ للهِ رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله, الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره علي الدين كله ولو كره المشركون، صلى الله عليه وعلي آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فأساس مشكلة الأفعال هو إثبات حرية الفرد و إثبات قدرته على إيجاد فعله دون أن يكون في ذلك انتقاص لقدرة الله تعالى وإرادته .

وأما الأشاعرة و كذا الماتريدية فنظرا لاختلاف وجهة نظرهم عن وجهة نظر المعتزلة في الفعل الإنساني فأنهم قد رأوا أن كل فعل حادث وما يوهم في الظاهر أنه من الإنسان فهو فعل الله – ﷻ – فالأسباب ومسبباتها تفعل مباشرة من جانب الله – ﷻ – باعتبار أن العبد وما ملكت يداه ملك لله تعالى، ولا يفهم من هذا إنكارهم للقدرة الإنسانية فقد اعترفوا بها إلا أنهم نفوا أي تأثير لها في فعل العبد .

وعلى الرغم من هذا الخلاف بين وجهتي نظر المعتزلة وأهل السنة إلا أن النتيجة فيما أرى إيجابية حيث خرجت أبحاث فكرية أثرت في الفكر الإسلامي , ودللت على براعة علماء الإسلام وكشفت عن مواهبهم العقلية ومكانتهم الفكرية .

وبجانب هذا فدراسة هذا الموضوع يدلل على مدى حرص الجانبين على تنزيه الله تعالى ووصفه بما يليق وصفاته وهذا واضح من تمسك كل فريق بوجهة نظره ودفاعه عنه فكلاً من المعتزلة وأهل السنة يقرون بأن القدرة الإلهية هي المهيمنة والمسيطرة , وفي نهاية المطاف العبد وما ملكت يداه لخالقه سبحانه وتعالى.

منهج البحث :

مما لا ريب فيه أن منهجية البحث توضح دقته وتضع المعايير الواضحة في عملية السير فيه أمام القارئ الكريم ، وقد اقتضت إرادة الله . عزوجل . أن يكون منهجي في هذا البحث علي النحو التالي : الاستعانة بالمناهج العلمية التي أقرها علماء البحث العلمي ومنها :

المنهج التاريخي : وقد اتضحت معالم هذا المنهج خلال العرض التاريخي لمشكلة التوليد.

المنهج النقدي :وقد تبلورت صوره من خلال بيان الموقف من هذه المشكلة وما لها وما عليها , وبجانب هذين المنهجيين قد يلجأ الباحث إلي بعض المناهج الأخرى وخصوصاً المنهج التحليلي . وقد تتداخل هذه المناهج ، وقد تنفرد

خطة البحث :

هذا والبحث الذي بين أيدينا يتكون من: مبحثين تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة وفهارس.

فالمقدمة تعرض أهمية الموضوع ،ومنهج البحث، وخطة الدراسة .

المبحث الأول : أفعال الله سبحانه وتعالي وأتناول فيه :

١) المقتول ميت بأجله.

٢) أنه تعالى مريد للطاعة والمعصية.

٣) الهدى والضلال

٤) في الصلاح والأصلح

المبحث الثاني : أفعال العباد والمتولدات وأتناول فيه :

أولًا: أفعال العباد بين الجبر والاختيار:

ثانيا الأفعال المتولدة.

وبعد : فهذا جهدي وعملي أسأل الله تعالي أن ينال القبول ، فإن كنت أصبت فذلك من فضل الله ، وإن كانت الأخرى فذلك من نفسي والشيطان والله ورسوله منه براء .

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث الأول
أفعال الله سبحانه وتعالي

أفعال الله تعالي:

أن الله تعالي له أفعال تنسب له سبحانه على سبيل الاستقلال وهي من الأمور الخاصة به سبحانه منها: الآجال، وخلق الطاعات، والهدى والضلال، وغيرها من الأمور التي تنسب له سبحانه، وقد تعرض العلماء لهذه المسائل بالدراسة والبحث، وتعرض لها الإمام النسفي مثل غيره من علماء العقائد، وجاء حديث أبي البركات النسفي عن أفعال الله تعالى من خلال النقاط الآتية:

١) المقتول ميت بأجله.

٢) أنه تعالى مريد للطاعة والمعصية.

٣) الهدى والضلال

٤) في الصلاح والأصلح.

وقد التزمت بهذا الترتيب مقتديا بالإمام النسفي في ترتيبه كتاب العمدة في العقائد، والاعتماد شرح العمدة.

المسألة الأولى: المقتول ميت بأجله:

اختلف العلماء في هذه المسألة على النحو الآتي:

أ) فقد نُسب إلى بعض المعتزلة أن مَنْ قُتِل فإنه قد مات ناقص الأجل، لأن أجله هو الوقت الذي في معلوم الله تعالى أنه لو لم يُقْتَل لبقي إليه [١].

ب) ويرى أهل السنة والجماعة أنه على أي وجه مات الإنسان فقد استوفى أجله الذي قَدَّره الله تعالى له [٢].

---

(١) الأشعرى : مقالات الإسلاميين: ج١ ص٢٠٤.

(٢) أبو منصور الماتريدى :تأويلات أهل السنة: ج٤ص٤١٢، والإبانة عن أصول الديانة: ص٣٠٢، والبزدوي، أصول الدين: ص١٧١، والإرشاد: ص٣٦٢، والتمهيد لقواعد التوحيد: ص٣٠٦:٣٠٨، وشرح المواقف: ج٨ K ص١٨٩، وشرح المقاصد: ج٤ ص٣١٤.

رأي أبي البركات النسفي:

يرى أبو البركات النسفي متابعًا أهل السنة والجماعة أن كل من مات أي وجه يكون موته فإنه يكون ذلك أجله، فيقول: " إن عندنا المقتول ميت بأجله، وهذا أجله لا أجل له سواه [١]

والدليل على هذا:

أ- قوله تعالى ﴿ "فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ" ﴾ [٢]، وقوله تعالى ﴿ "تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾"[٣]، يعني في قبض أرواحهم.

ب- ما ورد عن النبي عن عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ: " إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ"[٤].

ج- " لأن القتل فعل يخلق الله تعالى عقيبه في الحيوان الموت" [٥].

الرد على أقوال المخالفين:

١- يقول أبو البركات النسفي: "وقولهم: إنه غير مقتول بأجله وله أجل آخر باطل" [٦].

---

(١) النسفي: الاعتماد: ص٣١٦، ٣١٧.
(٢) سورة الأعراف:الآية ٣٤.
(٣) سورة الأنعام: الآية ٦١.
(٤) النسفي:الاعتماد: ص٣١٦، والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: ج٤ص١١١برقم ٣٢٠٨.
(٥) المصدر السابق: ص٣١٦.
(٦) المصدر السابق: ص٣١٩.

هذا استدلال لبعض المعتزلة، بقوله تعالى: ﴿ "ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ" ﴾[١].
فهم يقولون إنه غير مقتول بأجله وله أجل آخر [٢].

الرد عليهم:

يرد عليهم الإمام أبو البركات النسفي من خلال الآتي:

١- أنه لا يليق به تعالى أن يجعل له أجلا يعلم أنه لا يعيش إليه البتة، أو يجعل أجله أحد الأمرين كقول الجهال بالعواقب، لا بل كان عالما أنه يقتل فجعله أجله، فيكون الأجل الواقع في علم الله تعالى واحد.

٢-القول بأجلين يؤدى إلى أن الله تعالى أعطى العبد قدرة منع الله عن إبقاء عبده إلى ما جعله أجلا له، وقدرة قطع ما جعله أجلا له وهو محال، ووجوب القصاص والضمان على القاتل لارتكابه المنهي ومباشرته في محل قدرته فعلًا أجرى الله تعالى العادة بتخليق الموت عقيبه[٣].

٣-وهو ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، أن أجل الموت، المراد به الوقت الذي يحلّ فيه الدَّين وتنقطع به الحياة وقد استدلوا على بطلانه بأن المقتول لو لم يقتل هل يعيش بعد ذلك أو يموت حتف أنفه في تلك الساعة؟ فإن قلتَ: لو لم يقتله القاتل فهو يعيش فإذًا هو مات منقوص الأجل، وإن قلتَ: لا يعيش فإن القاتل لا يستحق ذمًا على قتله له لأن موت هذا المقتول لم يكن بخلقه ولا بكسبه [٤].

زيادة الآجال:

(١) سورة الأنعام: الآية ٢.
(٢) القاضي عبد الجبار بن أحمد: المغني في أبواب العدل والتوحيد: ج١١ص٣.
(٣) النسفي: الاعتماد: ص٣١٩.
(٤) شرح العقائد النسفية : ص٦٤.

أما زيادة الآجال نقصها كما ورد في حديث عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) : «صِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ، وَصَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ»[(١)].

فهذا الحديث يدل على التغيير في الآجال والأرزاق، وهناك روايات آخري تدل على عدم التغيير منها: ما ورد عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ (ﷺ): اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللهِ (ﷺ) وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): " قَدْ سَأَلْتِ اللهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجِّلَ مِنْهَا شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ أَوْ يُؤَخِّرَ مِنْهَا شَيْئًا بَعْدَ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعَافِيَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا لَكِ وَأَفْضَلَ "[(٢)].

وهذا الحديث صريح في أن الآجال والأرزاق مقدرة، لا تتغير عما قدره الله تعالى وعلمه في الأزل، فيستحيل زيادتها ونقصها حقيقة عن ذلك.

يجيب الإمام النسفي عن هذه التعارض الشكلي، بقوله:

" قوله ‘: (صلة الرحم تزيد في العمر) يعني كان في علم الله سبحانه أنه لولا هذه الصلة لكان عمره كذا، ولكنه علم أنه يصل رحمه فيكون عمره أزيد من ذلك، ويكون المحكوم المعلوم أنه يصل رحمه ويعيش إلى هذه المدة لا محالة ولكن مع علمه أنه لو لم يفعل لمات قبل هذه المدة، لما عرف أنه تعالى يعلم ما يكون ويعلم أن ما لا يكون لو كان كيف يكون، كما قال الله تعالى في حق الكفار: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[(٣)] ، وإن كان يعلم أنهم لا يردون"[(٤)]. وهو ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة أن المقتول مات بأجله، حيث قد تقرر بالدلائل القطعية عندهم أن الله تعالى أعلم

(١) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:ج١ص١١٥برقم ٣٨٦.

(٢) صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمساني: ٢٠١٤م: ج٣ص٤٢٠.

(٣) سورة الأنعام: الآية٢٨.

(٤) النسفي: الاعتماد: ص٣٢٠.

بالآجال والأرزاق وغيرها، وحقيقة العلم: معرفة المعلوم على ما هو عليه، فإذا علم الله تعالى أن زيدا يموت سنة خمسمائة، استحال أن يموت قبلها أو بعدها، لئلا ينقلب العلم جهلا، فاستحال أن الآجال التي علمها الله تعالى تزيد وتنقص، فيتعين تأويل الزيادة أنها بالنسبة إلى ملك الموت أو غيره ممن وكله الله بقبض الأرواح، وأمره فيها بآجال ممدودة، فإنه بعد أن يأمره بذلك، أو يثبته في اللوح المحفوظ، ينقص منه ويزيد على حسب ما سبق به علمه في الأزل، وهو معنى قوله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت﴾[1] وعلى ما ذكرناه يحمل قوله تعالى: ﴿ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده﴾[2]»[3].

المسألة الثانية: أنه تعالى مريد للطاعة والمعصية.

من المسائل الخلافية بين بعض علماء الكلام مسألة عموم إرادة الله تعالى للطاعة والمعصية أو للخير والشر:

* فأهل السنة والجماعة: يرون أن إرادة الله تعالى تعم سائر الممكنات من خير وشر وطاعة ومعصية، وقد بنى أهل السنة رأيهم هذا بناء على أن الإرادة الإلهية مطابقة للفعل ومغايرة للأمر، فالحسن والمحبوب والمرضي أمور تتصل بالأمر، أما الإرادة فهي عامة بكل شيء، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن[4].

* أما المعتزلة: فقد ذهبوا إلى أن الله تعالى لا يريد الشر مطلقًا، فلا يريد الكفر ولا المعاصي، وقد بنى المعتزلة رأيهم هذا بناء على أن إرادة الله تعالى مطابقة لأمره،

(١) سورة الرعد: الآية ٣٩.
(٢) سورة الأنعام: الآية ٢.
(٣) نقل هذا عن الإمام المازري، نقله صاحب كتاب الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، صهيب عبد الجبار، ج٣ص٤٢٠، بالهامش. وانظر: أبو بكر الباقلاني المالكي، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: ص٣٧٥.
(٤) كتاب التوحيد: ص٢٨٧، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: ص٤٨، وتمهيد الأوائل: ص٣١٧،٣١٨، والبغدادي، أصول الدين: ص١٠٤، والبزدوي، أصول الدين: ص٢٥، وأبو المعين النسفي، التمهيد: ص٣١٤، وأبكار الأفكار: ج١ ص٢٣٥،٢٣٦، وتحفة المريد: ص١٢٤.

فكل ما أمر الله تعالى به من عبادات فقد أراده وأحبه وشاءه ورضيه، وكل ما نهى عنه من المعاصي لم يرده وقد كرهه وسخطه وعابه وذمه وتوعد عليه بالعقاب(١).

رأي أبي البركات النسفي:

يرى أبو البركات أن الخير والشر كله بإرادة الله تعالى، فيقول: "إنه تعالى مريد لجميع الكائنات عينا كان أو عرضا، طاعة أو معصية؛ لأنه لما ثبت أن الله تعالى خالق أفعال العباد خيرها وشرها طاعتها ومعصيتها وهو تعالى مختار في تخليق ما يخلق ولا اختيار بدون الإرادة ثبت أن ما وجد من أفعال العباد كلها بإرادته تعالى، وما لم يوجد منها لم يكن بإرادته تعالى إذا لم يخلقه. إلا أن الطاعة بمشيئته، وإرادته، ورضاه، ومحبته، وأمره، وقضائه، وقدره والمعصية بقضائه، وقدره، وإرادته، ومشيئته وليس بأمره تعالى ورضاه، ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي(٢).

والأدلة على هذا:

١- قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الذِينَ لاَ يُؤْمِنُون﴾(٣)، يقول النسفي: "أخبر أنه تعالى يريد ضلال البعض ويجعل ما به يحصل ضلاله وهو ضيق القلب"(٤).

٢- وقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُون﴾(٥)، يقول النسفي: "أخبر نوح أن الله تعالى يريد أن يغويهم (٦).

٣- يستدل بالحديث الذي ينص على أن كل شيء بإرادته سبحانه، فيقول: "ونحن نتمسك بما روى عن النبي(صلى الله عليه وسلم) وعن جميع الأمة: "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم

(١) الأصول الخمسة: ص٨٠، وشرح الأصول الخمسة: ص٤٣١، والمنهاج في أصول الدين: ص٥.
(٢) النسفي: الاعتماد: ص٣٢١، ٣٢٢.
(٣) سورةالأنعام: الآية ١٢٥.
(٤) النسفي: الاعتماد: ص٣٢٥، ٣٢٦.
(٥) سورة هود: الآية ٣٤.
(٦) النسفي: الاعتماد: ص٣٢٥، ٣٢٦.

يكن"، وهذا دليل ظاهر على صحة ما ذهبنا إليه وبطلان قول المعتزلة إذ الإجماع حجة موجبة قطعا"[(١)].

يظهر بوضوح متابعة أبي البركات النسفي في مسألة عموم إرادة الله تعالى لأهل السنة والجماعة، لكننا نلاحظ أن الأدلة التي ساقها لتأييد رأيه فيها بعض النصوص غير الصحيحة على ما اتضح بيانه في التخريج، وهذا لا يقدح في حقيقة المسألة فالنصوص الصحيحة في هذا الشأن كثيرة على ما هو مبين في كتب متكلمي أهل السنة والجماعة.

المسألة الثالثة: الهداية والإضلال.

من المسائل الخلافية بين بعض علماء الكلام مسألة معنى الهداية والإضلال.

أما الهداية:

* فأهل السنة والجماعة: يرون ان الهداية تحمل على معناها الحقيقي، أي خلق الاهتداء وهو الإيمان، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ﴾[(٢)]، فالله تعالى يخلق هداهم وينور بالإيمان قلوبهم، وقد يهديهم أيضا بأن يشرح صدورهم ويتولى توفيقهم له وإعانتهم عليه وتسهيله لهم السبيل إليه كل ذلك

(١) المصدر السابق : ص٣٢٥، والحديث أخرجه أبو داود في سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م ، دار الرسالة العالمية: ج٧ص٤١٠، ٤١١،برقم ٥٠٧٥،ونصه: حدَّثنا أحمدُ بنُ صالح، حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ، أخبرني عمرو ابن الحارث، أن سالماً الفرَّاء، حدَّثه، أن عبدَ الحميدِ مولى بني هاشِمٍ حدَّثه، أن أُمَّه حدَّثته وكانت تخدُمُ بعضَ بناتِ النبي ، أن ابنة النبي ، حدَّثتها: أن النبيَّ (ﷺ) كان يُعلِّمُها فيقول: "قولي حينَ تُصبحين: سبحان اللهِ وبِحمْدِه، لا قُوَّةَ إلا باللهِ، ما شاءَ الله كانَ، وما لم يشَأْ لم يكُن، أعلمُ أن الله على كل شيءٍ قديرٌ، وأنَّ الله قد أحاطَ بكل شيءٍ علماً، فإنه من قالهُنَّ حِين يُصبِحُ حُفظ حتى يُمسيَ، ومن قالهُنَّ حِين يُمسي حُفِظ حتى يُصْبِحَ. وقال عنه المحقق: إسناده ضعيف لجهالة سالم الفراء، وعبد الحميد مولى بني هاشم.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.

هداية منه لهم، وقد يهديهم أيضا في الآخرة إلى الثواب وطريق الجنة وذلك هدى لهم من فعله [١].

وعند المعتزلة: الهداية من الله تعالى على بمعنى الإرشاد والدعاء وإبانة الحق وليس إليه من هداية القلوب شيء[٢].

وأما الإضلال:

فأهل السنة يقولون: الإضلال من الله ، لأهل الضلال على معنى خلق الضلالة عن الحق في قلوبهم، وعلى ذلك يحمل قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[٤]، فمن أضله فبعدله ومن هداه فبفضله [٥].

وأما المعتزلة: فإن الاضلال عندهم على وجهين: أحدهما أن يقال إنه أضل عبدا بمعنى أنه سماه ضالا. والثاني على معنى أنه جازاه على ضلالته [٦].

معني الهداية والإضلال عند الإمام النسفي:

فالمتتبع لما ورد في فكر الإمام النسفي يجد أنه متابعا لأهل السنة والجماعة، فيقول: "وبثبوت مسألة خلق الأفعال، تثبت مسألة الهدى والإضلال؛ لأن الهدى من الله

(١) أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة: ج٢ص٩٥٧، ٩٥٨، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: ص٣٧٧، الإيجي، المواقف: ج٣ص٢٤٦، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أصول الدين: ص١٤١.

(٢) القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني المعتزلي (المتوفى: ٤١٥هـ): تنزيه القرآن عن المطاعن، ط/ دار النهضة الحديثة: ص١٧٧، الزمخشري: المنهاج في أصول الدين، تحقيق: عباس حسين شرف الدين، مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي، صنعاء: ص ٨. عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أصول الدين للبغدادي: ص١٤١.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.

(٤) سورة فاطر: الآية٨.

(٥) أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة: ج٢ص٩٥٧، ٩٥٨، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أصول الدين: ص١٤١، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: ص٣٧٧، الإيجي، المواقف: ج٣ص٢٤٦.

(٦) عبد القاهر بن طاهر البغدادي: أصول الدين: ص١٤١.

خلق فعل الاهتداء في العبد، والإضلال خلق فعل الضلالة فيه"[١].

الهداية عنده خلق فعل الاهتداء في العبد، والإضلال كذلك خلق فعل الضلالة فيه وعليه فكل شيء مخلوق لله تعالي.

تصوير الإمام النسفي لقول المعتزلة:

ثم يتعرض لقول المعتزلة، مبينًا أنهم يقولون الهدى من الله بيان طريق الصواب لا تخليق فعل الاهتداء، والإضلال تسمية العبد ضالا أو حكمه بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه.

ثم يبين السبب في مذهبهم هذا؛ لأنه لما لم يجز أن يخلق أفعالهم عندهم لم يوجد منه خلق فعل الاهتداء ولا خلق فعل الضلال، وما أضيف إليه من الضلال، والإزاغة، والطبع، والمد بقوله: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾[٢]، ﴿أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[٣]، ﴿طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾[٤]، ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٥]، جميعها باعتبار التسبيب، وقد تضاف الأفعال إلى مسببها، وكذا الهداية قد تضاف على هذا الطريق.

ويستدل على بطلان قول المعتزلة وصحة ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، بالآتي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاء وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[٦]،يعلق على هذه الآية بقوله: "ولو كان الهدى بيان الطريق لما صح النفي النفي عن نبيه ‘؛ لأنه بين الطريق لمن أحب وأبغض" [٧].

(١) النسفي: الاعتماد: ص٣٢٧.
(٢) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.
(٣) سورة الصف: الآية ٥.
(٤) سورة النحل: الآية ١٠٨ .
(٥) سورة البقرة: الآية ١٥.
(٦) سورة القصص: الآية ٥٦.
(٧) النسفي، الاعتماد: ص٣٣٨.

٢- وقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[٢]. ثم يعلق عليها بقوله: "ولو كان الهدى من الله تعالى البيان، وهو عام في كل نفس لما صح التقييد بالمشيئة"[٣].

٣- وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[٤]، فيقول أبو البركات النسفي: "ولو كان المراد بالهداية البيان البيان والدعوة، وقد دعا الله تعالى كل كافر إلى الإيمان، وبين له طريق الهدى فكان كل كافر مشروح الصدر؛ لأنه هداه وضيق الصدر؛ لأنه أضله، أي: سماه ضالا وفيه مع ما فيه من الفساد الظاهر لبطلان التقسيم[٥].

ثم إنه على قولهم الهداية قد تضاف إلى الرسول والقرآن بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[٦] ، ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٧]، من حيث التسبب؛ لأنه لا يمكن حمله على خلق فعل الاهتداء[٨].ثم إنه على قول المعتزلة يكون الإضلال قد يضاف إلى الشيطان والأصنام، بقوله تعالى: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾[٩]، ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [١٠]، بطريق التسبيب؛ لأنه لا يمكنه حمله على خلق أفعال الضلال[١١].

المسألة الرابعة: في الصلاح والأصلح.

١- تعريف الصلاح والاصلح:

(١) سورة السجدة: الآية ١٣.
(٢) سورة النحل: الآية ٩٣.
(٣) النسفي:الاعتماد: ص٣٣٨.
(٤) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.
(٥) النسفي:الاعتماد: ص٣٣٨، ٣٣٩.
(٦) سورة الشورى: الآية٥٢.
(٧) سورة الإسراء: الآية ٩.
(٨) انظر: النسفي، الاعتماد: ص٣٣٩.
(٩) سورة النساء: الآية ١١٩.
(١٠) سورة إبراهيم: الآية ٣٦.
(١١) انظر: النسفي، الاعتماد: ص٣٣٩.

أولًا: تعريف الصلاح:

أ- الصلاح لغة: ضد الفساد "وأصلح الشيء بعد إفساده أقامه، وأصلح الدابة أحسن إليها"(١).

ب-الصلاح اصطلاحاً: هو الفعل المتوجه إلى الخير من قوام العالم وبقاء النوع في العاجلة، والمؤدى إلى السعادة السرمدية في الآخرة(٢).

فالصلاح عند المعتزلة هو المنفعة العائدة على العباد، ولذلك أدخل المعتزلة الطاعات ولو كانت شاقة في المنافع، لأنها تؤدى إلى منفعة الإنسان، وهي دخوله الجنة، يقول القاضي عبد الجبار: "وعلى هذا نصف الطاعات بأنها منافع، بل نعدها فى أجل المنافع، وإن كانت تشق من حيث تؤدى إلى الثواب" (٣)

ثانيًا: تعريف الأصلح:

أما الأصلح: فهو ما إذا كان هناك صلاحان وخيران فكان أحدهما أقرب إلى الخير المطلق، فإنه يكون الأصلح (٤).

٢-أقوال العلماء في المسألة:

فقد أختلف العلماء في وجوب الصلاح والأصلح على الله سبحانه، على النحو الآتي:

*أماالمعتزلة قد" اتفقوا على أن الله -تعالى- لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، وأما الأصلح واللطف ففي وجوبه عندهم خلاف، وسموا هذا النمط: عدلًا" (٥).

(١) لسان العرب مادة صلح ج٢ ص:٥١٦.
(٢) نهاية الإقدام: ص ٤٠٦.
(٣) للقاضي عبد الجبار: المغنى: ج١٤ص: ٣٤.
(٤) نهاية الإقدام: ص ٤٠٦.
(٥) الشهرستانى :الملل والنحل: ج ١ص ١٠٧.

وقد ذهب البغداديون من المعتزلة إلى أنه يجب على الله تعالى ما هو أصلح لعباده في الدين والدنيا، وقال البصريون: بل في الدين فقط، ويعنون بالأصلح الأنفع، والبغداديون يعنون بالأصلح في الحكمة والتدبير، واتفق الفريقان على وجوب الإقدار والتمكين، وأقصى ما يمكن في معلوم لله –تعالى– مما يؤمن عنده المكلف ويطيع، فالمعتزلة يرون أن كل ما ثبت حسنه بالعقل فإنه يجب على الله تعالي أن يفعله، ويعرفون الوجوب بأنه ما إذا لم يفعله القادر عليه استحق الذم [١].

*أما أهل السنة والجماعة: فقد اتفقوا على أنه لا يجب على الله سبحانه شيء، لكن الأشاعرة يرون أنه لا يجب على الله تعالى شيء البتة، بل الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد ولو كان مستقبحًا عقلًا، فيجوز عقلًا لا شرعًا أن يعذب الله – تعالى– المطيع ويثيب العاصي [٢].

والماتريدية يقولون كما يقول الأشاعرة بأنه لا يجب على الله تعالى شيء، لكنهم قرروا أن فعله تعالى لابد وأن يكون له عواقب حميدة [٣].

رأى الإمام النسفي:

المتتبع لما ورد في فكر النسفي يجد أنه لا يخالف أهل السنة والجماعة في هذه المسألة فيقول: "وبثبوت مسألة خلق الأفعال وكون الكفر والمعاصي بخلق الله تعالى وإرادته، وإن كان يتضرر بهما الكفار والعصاة، يثبت أن الأصلح والمصلحة ليس بواجب على الله تعالى"[٤].

فهو يتفق مع أهل السنة والجماعة سواء الأشاعرة أو الماتريدية، حيث يتفق الجميع على عدم الوجوب عليه سبحانه.

(١) شرح الأصول الخمسة: ص٣٩، للقاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل: ص٥٣، و جار الله محمود بن عمر الزمخشري، المنهاج في أصول الدين: ص١٤.
(٢) تمهيد الأوائل: ص٣٨٢ ٣٨٥، والبغدادي، أصول الدين: ص١٤٩، والإرشاد: ص٢٧١،٢٧٢، والاقتصاد في الاعتقاد: ص١٦٣، والبيجوري، تحفة المريد: ص١٢١ ١٢٢.
(٣) كتاب التوحيد: ص٢١٦، وتبصرة الأدلة: ج٢ ص٦٨٧، أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي، التمهيد لقواعد التوحيد: ص٨٦، الكمال بن الهمام، المسامرة بشرح المسايرة: ص١٥٦.
(٤) النسفي: الاعتماد: ص٣٤٠.

قول المعتزلة كما ذكره الإمام النسفي:

ثم يصور قول المعتزلة ويبين بطلانه، فيقول: " قال جمهور المعتزلة: ما هو الأصلح للعبد يجب على الله تعالى أن يفعل بالعبد ويعطيه، ولو لم يعطيه مع أنه لا يتضرر به، لو أعطى العبد ينتفع به لكان بخيلا، وهذا فاسد؛ لأن الألوهية تنافى الوجوب عليه"(١).

فالمعتزلة كما هو الواضح تقول بالوجوب على الله تعالى أن يفعل الأصلح لعباده وإلا كان ظالمًا تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وحجتهم في هذا القول: هو قياس الغائب على الشاهد، قالوا: "نحن نقطع بأن الحكيم إذا أمر بطاعته، وقدر أن يعطي المأمور ما يصل به إلى الطاعة من غير تضرر بذلك، ثم لم يفعل، كان مذمومًا عند العقلاء، معدودًا في زمرة البخلاء" (٢).

وأجيب عن هذا: بأن ذلك يكون نقصًا في حقه بعد تسليم استلزام الأمر والإرادة، إنما هو حكيم محتاج إلى طاعة الأولياء أو رجوع الأعداء، ويتعزز بكثرة الأعوان والأنصار، ويعظم لديه الأقدار، ويكون للشيء بالنسبة إليه مقدار، والله –تعالى– ليس كذلك تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا (٣).

أدلة الإمام النسفي على مذهبه ونقد أدلة المعتزلة:

ثم يذكر الإمام النسفي الأدلة التي تؤيد مذهب أهل السنة وتبطل مذهب المعتزلة، وبيانها على النحو الآتي:

١- القرآن الكريم:

أ- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾(٤) ، ثم يعلق على الآية بقوله: "ولو لم يكن في مقدوره ما لو فعل بهم لآمنوا، لم يكن لهذه الآية فائدة

(١) المصدر السابق: ص٣٤٠.
(٢) شرح المقاصد: ج ٤ص٣٣٠.
(٣) المصدر السابق: ج ٤ص٣٣٠، ٣٣١.
(٤) سورة يونس: الآية ٩٩.

سوى ادعاء قدرة ومشيئة ليستا له، كفعل المتصلف الذي يتحلى بما ليس فيه"[١].

ب- وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[٢]، وقوله ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [٣]، فيذكر النسفي أن: "في الآيتين دليل على بطلان القول بالأصلح، إذ عندهم كل ما يفعله الله تعالى عليه أن يفعل، كذلك في الحكمة وكل من فعل ما عليه فعله فإنه لا يوصف بالفضل والإفضال، فعلى قود مذهبهم–المعتزلة– لا يكون من الله تعالى تفضيل لبعض الرسل وهو خلاف النص. "[٤].

٢–من السنة:

قوله(ﷺ): (ولو أراد الله بالنملة صلاحًا ما أنبت لها جناحا)، وهذا حديث صحيح بإسناد متصل إلى علي (رضي الله عنه)[٥]، وهذا دليل على بطلان القول بالأصلح، وأن الله تعالى يفعل بمن شاء ما شاء من صلاح، أو غيره، ولا يسأل عما يفعل، وهم يسألون.

٣–ومن الواقع:

فيقول: "وبالوجود فإن الله تعالى فعل بالكافر ما لا صلاح له فيه، بل له فيه مفسدة حيث أبقاه إلى وقت بلوغه، وركب فيه العقل مع علمه بأنه لا يؤمن بل يكفر ولا شك أن إماتته في صغره وعدم تمييزه أصلح له، إذ علم أنه يكفر عند بلوغه واعتدال عقله، وكذا من عاش مدة على الإسلام ثم ارتد – والعياذ بالله تعالى – بعد ذلك فإن أبقاه مع علمه بأنه يرتد، ليس بمصلحة له وقد فعل ذلك، ولو كان تعالى قبض روحه قبل ارتداده بساعة لكان أصلح له، وكذا إبقاء الكفار وإملائهم ليزدادوا إثما ليس بأصلح لهم، وقد فعل ذلك كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا

(١) النسفي: الاعتماد: ص٣٤٢.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٣.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٥٥.
(٤) النسفي:الاعتماد: ص٣٤٢.
(٥) النسفي: الاعتماد: ص٣٤٣.والحديث أخرجه، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي الكلاباذي البخاري الحنفي (المتوفى: ٣٨٠هـ)، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل أحمد فريد المزيدي، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ج١ص١٥٩.

نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾[1]" [2].

٤-ومن الاجماع:

يقول النسفي: "فإن المسلمين وأهل الأديان السماوية كلهم يطلبون المعونة على الطاعات والعصمة عن السيئات وكشف ما بهم من البليات، وقد نطق النص بذلك ثم الحال لا يخلوا إما إن كان ما سألوا من المعونة والعصمة آتاهم الله تعالى أو لم يؤتهم، فإن كان آتاهم فسؤالهم سفه وكفران للنعم، إذ السؤال لما كان عند العقلاء لما لم يكن موجودا فيسأل كان الاشتغال بالسؤال إلحاقا لهذه النعمة الموجودة بالمعدوم، وجل تعالى أن يأمر في كتبه المنزلة الأنبياء والأولياء أن يشتغلوا بما هو سفه وكفران لنعمة، وإن لم يؤتهم فلا يخلو إما أن يجوز له أن لا يؤتهم، أو لا يجوز فإن كان لا يجوز له أن لا يؤتهم بل يجب عليه على وجه كان بمنعه ظالما، فكان السؤال في الحقيقة كأنهم قالوا اللهم لا تظلمنا بمنع حقنا المستحق عليك، ولا تجر علينا ومن ظن أن الأنبياء والأولياء اشتغلوا بمثل هذا الدعاء، فقد كفر من ساعته وإن كان يجوز له أن لا يؤتهم ذلك فقد بطل مذهبهم[3].

٥-ومن العقل:

أ- فالعقل يبين أن في قول المعتزلة تسفيه الله تعالى في طلب شكر ما أسدى إذ الشكر يكون على الإفضال دون قضاء الحق، وتناهى قدرة الله تعالى حيث لا يقدر على أن يفعل بأحد أصلح مما فعل، ولم يبق في مقدوره ولا في خزائن رحمة الله مما أعطاهم، وإبطال منة الله تعالى على عباده بالهداية حيث فعل ما فعل على طريق قضاء حق واجب عليه ولا منة في هذا، فيكون الله تعالى بقوله: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[4]، وبقوله: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾[5]، متصلفا إذ لا فضل ولا منة

(١) سورة آل عمران: الآية ١٧٨.
(٢) النسفي: الاعتماد: ص٣٤٣، ٣٤٤.
(٣) المصدر السابق: ص٣٤٤، ٣٤٥.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٠٥.
(٥) سورة الحجرات: الآية ١٧.

منة في قضاء حق مستحق عليه، وبيان أن إماتة الرسل أصلح لهم وللمؤمنين، وإبقاء إبليس وجنوده أصلح لهم وللخلق [١].

ب- ثم يستدل على بطلان مذهب المعتزلة بدليل الأطفال الثلاثة [٢] المشهور عند الكثير من أهل السنة وخلاصته عندهم أنه لو وجد ثلاثة أطفال مات أحدهم وهو مسلم في الصبا وبلغ الآخر وأسلم ومات مسلمًا وبلغ الثالث وكبر ومات كافرًا، فإن العدل عند المعتزلة أن يخلد الكافر البالغ في النار وأن يكون البالغ المسلم في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي المسلم فإذا قال الصبي المسلم: يا رب لم حطتّ رتبتي عن رتبته، فيقول: لأنه بلغ فأطاعني وأنت لم تطعني بالعبادات بعد البلوغ، فيقول: يا رب لأنك أمتني قبل البلوغ فكان صلاحي في أن تمدني بالحياة، حتى أبلغ فأطيع فأنال رتبته فلم حرمتني هذه الرتبة وكنت قادرًا على أن توصلني لها، فما يكون له جواب إلا ان يقول: علمت أنك لو بلغت لعصيت وما أطعت وتعرضت لعقابي وسخطي فكانت هذه الرتبة أولى لك وأصلح، فينادي البالغ الكافر الخالد في النار ويقول: يا رب أو ما علمت أني إذا بلغت كفرت فلو أمتني في الصبا وأنزلتني في تلك المنزلة النازلة لكان أحب إلي من تخليدي في النار وأصلح لي فلم أحييتني وكان الموت خيرًا لي، فلا يبقي جواب، وهذه الثلاثة موجودة، وبه يظهر على القطع أن الأصلح للعباد كلهم ليس بواجب ولا هو موجود قط [٣].

تعقيب:

والملاحظ أن الإمام النسفي لم يشذ عن متكلمي الماتريدية في موقفه من مسائل الإلهيات خصوصًا في مسألة حدوث العالم، ووجود الله تعالى، وصفاته وأفعاله، واتضح تأثره بالإمام أبي المعين النسفي رحمه الله واتفق في الكثير من المسائل مع الأشاعرة ولم يخالف إلا في بعض المسائل التي هي محل خلاف بين الأشاعرة والماتريدية عموما.

(١) النسفي: الاعتماد: ص٣٤٥.
(٢) المصدر السابق : ص٣٤٦، ٣٤٧.
(٣) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد: ص ١٦٣،١٦٢.

المبحث الثاني

أفعال العباد والمتولدات

أولًا: أفعال العباد بين الجبر والاختيار:

من المسائل الشائكة التي دار حولها الجدل كثيرًا ولا يزال مسألة الجبر والاختيار في الفعل الإنساني، وحتى الآن لم يصل العلماء فيها إلى حل يُرْضِي العقل البشري.

"وتعد المشكلة / المسألة التي تسمى أحيانا أفعال العباد واحدة من أهم المشكلات الكلامية بين الفرق الإسلامية نظرا لتعلقها ببعدين: أحدهما: بعد الإرادة الإلهية، والأخر : بعد الإرادة الإنسانية ، ومداها وامكانها وعدم امكانها ، فكان المشكلة اذن لا تمثل أساس الوجود فحسب بل هي تنسحب لتكون محكا للخلود في الأخرة . لتعلقها الإنساني من زوايا ثلاثة: التكليف / الطاعة / المعصية" [(١)].

فالظاهر من حال الإنسان أنه تصدر منه أفعال اضطرارية كارتعاش اليد في حالة المرض، وأخرى اختيارية كشربه للخمر أو عدم شربه، ولا خلاف في أن الأفعال الاضطرارية ليس للإنسان دخل فيها وإنما المريد والخالق لها هو الله تعالى، وإنما الخلاف في الأفعال الاختيارية، فهل هذه الأفعال حدثت بإرادة الإنسان من الأساس أم لا؟ وإذا كانت بإرادته فهل تصاحب هذه الأفعال قدرة منه أم لا؟ وهل هذه القدرة مؤثرة أم لا؟

من خلال هذه التساؤلات نشأ الخلاف واحتدم الجدل وتنازعت الفرق، وكانت الآراء على النحو الآتي:

١-أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية:

(١) د : صابر عبده أبا زيد: منهاج أهل السنة فى الرد على الشيعة والقدرية،" عرض تحليلى نقدى ": دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأسكندرية,سنة٢٠٠٠م: ص١٠٥، ١٠٦.

اتفق الأشاعرة والماتريدية في الجملة حول هذه المسألة، ورأيهم فيها هو الرأي الوسط، حيث لا يرون ما يراه الجبرية من أن الإنسان مجبور على أفعاله ولا قدرة له ولا اختيار، كما أنهم لا يرون ما يراه القدرية الأولى ولا المعتزلة من أن الإنسان يخلق أفعاله بنفسه، وإنما يرون أن الإنسان مختار في أفعاله لكن هذه الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى فهو ـ الخالق لها، وللعبد قدرة حادثة مقارنة للفعل غير متقدمة عليه، لكن هذه القدرة ليس لها تأثير في خلق فعل العبد وإنما التأثير من الله تعالى [١].

٢- القدرية الأولى[٢]:

وهم أتباع معبد الجهني[٣]، والذي كان يرى أنه لا قَدَرَ والأمر أُنُف، وهذا يعني أنه كان ينكر علم الله تعالى السابق بالحوادث وينفي تقديره تعالى للأمور وإرادته لها قبل أن تكون، ويرى أن الأفعال تضاف للإنسان نفسه فهو موجدها والمسئول عنها[٤].

٣- المعتزلة:

فالمعتزلة أقروا بعلم الله تعالى السابق بالحوادث ولكنهم أنكروا خلقه تعالى لأفعال العباد وزعموا أن العباد هم الخالقون لأفعالهم على جهة الاستقلال [٥]، ومعنى هذا أن المعتزلة يلتقون مع القدرية الأولى في قولهم بأن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه –

(١) كتاب التوحيد: ص٢٢١:٢٦٢، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: ص٦٩:٨٠، وتمهيد الأوائل:ص٣٤١:٣٤٥، والبغدادي، أصول الدين: ص١٣٣:١٣٧، والبزدوي، أصول الدين: ص١٠٤:١١٤، وبحر الكلام: ص١٤٧،١٤٨، والملل والنحل: ج١ ص١٠٩، والبداية من الكفاية: ص١١١:١١٥، وتحفة المريد: ص١٧٥:١٧٧.

(٢)إنما قلتُ الأولى تمييزًا لهذه الفرقة عن المعتزلة والتي يطلق البعض عليها "القدرية" أيضًا على ما سنعرف.

(٣)هو معبد بن عبد الله بن عويمر (أو عكيم) الجهني البصري: أول من قال بالقدر في البصرة، سمع الحديث من ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهما، وحضر يوم التحكيم، وانتقل من البصرة إلى المدينة فنشر فيها مذهبه، خرج مع الأشعث على الحجاج بن يوسف فجُرِحَ فأقام بمكة فقتله الحجاج بعد أن عذبه، وقيل صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق على قوله في القدر ثم قتله، وكانت وفاته سنة ٨٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء:ج٥ ص١٠٣، والأعلام: ج٧ ص٢٩٤.

(٤) البغدادي: الفرق بين الفرق: ص٢٥، وتاريخ المذاهب الإسلامية: ص١١٠.

(٥) القاضي عبد الجبار، الأصول الخمسة: ص٢٣٢، والمنهاج في أصول الدين: ص٥، لأحمد بن يحيى المرتضى، باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، تحقيق: توما أرلند، ط/مطبعة دائرة المعارف النظامية – حيدر آباد الدكن، ١٣١٦ه: ص٦.

ومن هنا أطلق عليهم البعض [١] "القدرية " أيضًا ولكنهم يختلفون عنهم في أنهم يعترفون بعلم الله تعالى السابق للحوادث.

٤- الجبرية:

أما الجبرية تنسب لجهم بن صفوان [٢]، وهو يرى أن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور على أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتُنسب إليه الأفعال مجازًا كما تنسب إلى الجمادات فيقال أثمرت الشجرة وجرى الماء وطلعت الشمس...إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال جبر، وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضًا كان جبرًا[٣].

والخلاصة: "أن كل فرقة من الفرق التي تجادلت في مسألة الجبر والاختيار كانت تلتمس من النصوص وشواهد النقل وما يوافق مذهبها وحقيقة ليس ثمة تعارض واضح بين النصوص التي توحى بالجبر والنصوص التي توحى بالاختيار فكل مجموعة منها تعبر عن جانب واحد من جوانب الإنسان في علاقته بالله سبحانه وتعالى، فالإنسان مجبور من ناحية ومختار من ناحية أخرى فهو حر مختار فيما يملك ومجبر فيما لا يملك من نفسه ولنفسه شيئا"[٤] .

(١) أبي المظفر طاهر بن محمد الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: ص٢٢١، والفرق بين الفرق، ص٨٣.

(٢) هو جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب: رأس الجهمية، كان صاحب جدل وذكاء، وكان يُنكر الصفات زعمًا منه أن في هذا تنزيهًا للباري، وقال بخلق القرآن وأن الله في الأمكنة كلها، قتل سنة١٢٨ه. انظر: سير أعلام النبلاء: ج٦ص٢٠٤، والأعلام: ج٢ص١٤٠.

(٣) الملل والنحل: ج١ ص١٠٠، وأبي محمد علي بن أحمد، المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط٣، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت:ج٢ ص٥٤، وتاريخ المذاهب الإسلامية: ص١٠٢.

(٤)د:صابر عبده أبا زيد: منهاج أهل السنة فى الرد على الشيعة والقدرية،عرض تحليلى نقدى": ص١٠٩،١١٠.

قول الإمام أبي البركات النسفي:

يقول الإمام أبو البركات النسفي: "قال أهل السنة: أفعال العباد، وجميع الحيوانات مخلوقة لله تعالى لا خالق لها غيره، وهو مذهب الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين"(١).

يتضح من ذلك أن الإمام أبو البركات النسفي يتفق في قوله مع قول أهل السنة والجماعة، ولا يختلف معهم في المسألة حيث يرى أن أفعال العباد مخلوقة الله تعالى.

أدلة أبو البركات النسفي على مذهب أهل السنة والجماعة:

يعتمد أبو البركات في إثبات قول أهل السنة على الدليل النقلي، والعقلي:

أولًا: النقلي:

أ–قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾(٢)، ثم يعلق عليها بقوله: ولنا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وفعل العبد شيء فيكون الله خالقه ضرورة.

ب–قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(٣)، يفسره بقوله أي: وعملكم فما مصدرية، كما في قولك أعجبني ما صنعت أي: صنعك، وهو كقوله:﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(٤)، أي: بعمله وبه احتج أبو حنيفة على عمرو بن عبيد حيث أنكر أن يكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى.

(١) النسفي: الاعتماد: ص٢٠٩.
(٢) سورة الرعد: الآية ١٦.
(٣) سورة الصافات: الآية ٩٦.
(٤) سورة السجدة: الآية ١٧.

ج–قوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[١]، أثنى على نفسه بالخلق، ولو شاركه فيه غيره لانتفت فائدة التمدح؛ إذ لا تمدح إلا بما لا يشاركه فيه غيره [٢].

وأما الأدلة العقلية:

فهو يعتمد على الدليل القائم على إثبات جهل العبد بأفعال، وخالق الشيء لأبد وأن يكون عالما به، وفحواه: إن العبد لو كان مُوجِدًا لأفعاله لكان عالمًا بتفاصيلها ومالاتها، وهذا لا يحدث؛ لأنه أحيانًا يأتي بالزيادة والنقصان على ما قصده في نفسه، ثم إنه قد يأتي بفعل يقصد به النفع لكنّ مآله الضر [٣]. وهذا الدليل قد اعتمد عليه الكثير من أهل السنة[٤].

وقد ذكر أهل السنة والجماعة غير هذه الأدلة منها:

من السنة: فأحاديث كثيرة منها:

أ–قوله (ﷺ): ((إن الله تعالى خلق الخير وخلق له أهلًا وخلق الشر وخلق له أهلًا))[٥].

ب– قوله(ﷺ): ((سبحان اللهِ وبِحمْدِه، لا قُوَّةَ إلا باللهِ، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن))[٦].

ج– وقوله (ﷺ:) ((كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس)) [٧].

---

(١) سورة النحل: الآية ١٧.
(٢) النسفي:الاعتماد: ص٢٨٩، ٢٩١، ١٩٢.
(٣) النسفي: الاعتماد: ص ١٩٢، ١٩٣.
(٤) شرح المواقف: ج٨ ص١٦٦، الإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ط/ المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢ه – ١٩٩٢م: ص٤٥،٤٦.
(٥) هذا الحديث ذكره العجلوني في كشف الخفاء، وقال بعد أن ذكر الحديث: هكذا اشتهر، ولم أقف عليه ، ثم رأيت حديثًا في الجامع الصغير يشهد له. انظر: إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن هنداوي، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م المكتبة العصرية: ج ١ص ٤٣٦.
(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قرة بللي ، ط: دار الرسالة العالمية ، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م: ج ٧ص٤٠٩ رقم ٥٠٧٥.
(٧) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب قوله تعالى "مخلقة وغير مخلقة" عن أنس: أنس: (ج١ص٧٠ برقم ٣١٨)، مسلم، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، عن ابن عمر: ج ٤ ص: ٢٠٤٥برقم (٢٦٥٥)، وأحمد بن حنبل في مسنده: ج ٢ ص: ١١٠ برقم(٥٨٩٣).

وهذه الأحاديث يتبين منها أن كل شيء سبق في علم الله –ﷻ–ومخلوقة له، وفى نفس الوقت فإن العبد مكتسب لفعله ومسئول عن هذا الكسب [١].

وهناك أدلة عقلية غير ما ذكره الإمام النسفي، منها:

١–إنه لا يمكن أن يكون الإنسان خالقًا لفعله، لأنه يمتنع اجتماع قدرتين مؤثرتين مستقلتين على مقدور واحد، من جهة أن الشيء لا يكون أثرًا إلا لمؤثر واحد [٢]، فالله تعالى عند اهل السنة والجماع هو الخالق وحده على الحقيقة.

ومن الأدلة على بطلان الجبر بل "أحسن دليل هو أن المسلمين جميعا متفقون على وجوب الرضا التام بقضاء الله وقدره خيره وشره وتعد من الأمور التوفيقية التي لا حيال للعقل الإنساني لها وفيها، ويحضرني مقولة الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨ هـ) حيث يقسم الناس في القدر إلى ثلاث أوجه :

الأول: رجل يزعم أن الله تعالى أجبر الناس على المعاصي، هذا قد ظلم الله فى حكمه، فهو كافر.

الثاني: رجل يزعم أن الله تعالى كلف العباد بما يطيقون ولم يكلفهم مالا يطيقون، وإذا أحسن حمد الله وإذا أساء أستغفر الله، فهو مسلم.

الثالث: رجل يزعم أن الأمر مفوض إليهم فهذا قد وهن الله من سلطانه فهو كافر"[٣].

هل للعبد قدرة تأثر في الأفعال؟

فإذا كان الله تعالى هو خالق الأفعال فهل للعبد قدرة تؤثر في الأفعال التي يقوم بها العبد أو لا؟، على هذا السؤال أنقسم العلماء وتعددت أقوالهم، ذكر هذه الأقوال الإمام النسفي على النحو التالي:

(١) الأشعري :الإبانة: ص٨، وشرح المقاصد: ج٤ص: ٢٣٨ وما بعدها.
(٢) شرح المقاصد: ج٤ص ٢٢٧.
(٣) د : صابر عبده أبا زيد:منهاج أهل السنة فى الرد على الشيعة والقدرية،" عرض تحليلى نقدى": ص١١٣.

١-الجبرية:

قال الإمام النسفي: "فقالت الجبرية: لا قدرة للعبد على الاختراع، لما سنبين – إن شاء الله تعالى – فكان الله مخترعها ضرورة[١].

وحجتهم: أن دخول مقدور واحد –وهو الأفعال المنسوبة للعبد– تحت قدرة قادرين محال اعتبارًا بالشاهد الذي هو دليل الغائب؛ وهذا؛ لأن ما كان مقدورا للقادرين لا بد وأن يحصل عند ما يدعوه الداعي إلى فعله، أو أن لا يحصل عندما يصرفه الصارف عن فعله، فلو فرضنا مقدورًا واحدًا بين قادرين، وحصل الداعي إلى الفعل في حق أحدهما، وحصل الصارف عن الفعل في حق الآخر، يلزم أن يوجد ذلك الفعل وأن لا يوجد وهذا محال فالقول بوجود مقدور بين قادرين محال[٢].

الرد عليهم:

يرد عليهم الإمام النسفي، بقوله: إنه لا يستحيل ثبوت قدرة الاختراع للعبد، وثبوت الفعل والقدرة له، وجواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين أحدهما قدرة الاختراع والأخرى قدرة الاكتساب، فلو اختلفت في التعلق بالفعل –كما هو الواقع بأن تعلقت أحدهما بالفعل من أجل الخلق وهي قدرة الله والثانية تعلقت به من اجل الكسب– لم يكن هناك استحالة، وإنما المستحيل دخوله تحت قدرتين كل واحد منهما قدرة الاختراع أو قدرة الاكتساب، واعتبارهم بالشاهد فاسد إذ لا قدرة في الشاهد لأحد على ما هو خارج عن محل قدرته، فلهذا لم يتصور دخول مقدور تحت قدرة قادرين، وفي الغائب الأمر بخلافه، واعتبار الشاهد بالغائب بدون ثبوت التسوية بينهما فاسد[٣]. ونفس هذا الرد قام به علماء أهل السنة والجماعة[٤].

٢-المعتزلة:

(١) النسفي:الاعتماد: ص٢٨٩.
(٢)النسفي:الاعتماد: ص٢٨٨.
(٣) النسفي:الاعتماد:ص٢٨٨.
(٤) شرح المقاصد: ج٤ ص ٢٢٩، ٢٣٠.

ثم يصور الإمام النسفي قول المعتزلة بقوله: "وقالت المعتزلة: قدرة العبد على الأفعال ثابتة ضرورة الأمر بها وهو قوله تعالى: ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ﴾[١]... والأمر للعاجز محال، فانتفت قدرة الباري عنها ضرورة"[٢].

ثم يرد عليهم من القرآن:

أ–بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٣]، ثم يقول:" وفعل العبد شيء فيكون الله خالقه ضرورة.

ب–وقوله تعالى: وقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٤]، أي: وعملكم فما مصدرية، كما في قولك أعجبني ما صنعت أي: صنعك، وهو كقوله: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٥]، أي: بعملهم، وبه احتج أبو حنيفة(رضي الله عنه) على عمرو بن عبيد حيث أنكر أن يكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى.

ج–وقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[٦]، أثنى على نفسه بالخلق، ولو شاركه فيه غيره لانتفت فائدة التمدح، إذ لا تمدح إلا بما لا يشاركه فيه غيره؛ ولأن في إثبات قدرة التخليق للعبد إثبات المشروط بدون الشرط، وهو محال[٧].

ومن العقل:

بأن بداهة العقول واعتراف الخصوم باشتراط العلم ثم العبد لا علم له بكيفية الاختراع، وبكيفية خروجه من العدم إلى الوجود، وبما يخرج عليه فعله من المقادير والأحوال، إذ لا علم لأحد بعدد ما يقطع بفعله من أجزاء الهواء والمكان، وبقدر ما

(١) سورة الحج:الآية ٧٧.
(٢) النسفي: الاعتماد: ص٢٨٩.
(٣) سورة الرعد:١٦ الآية.
(٤) سورة الصافات: الآية ٩٦.
(٥) سورة السجدة: الآية ١٧.
(٦) سورة النحل: الآية ١٧.
(٧) النسفي: الاعتماد: ص٢٩١، ٢٩٢.

يشغله من الزمان، وبقدر ما يفعله من صفتي الحسن والقبح، بل يوجد الكفر قبيحا، والمشي متعبا، وإرادة الكافر والماشي أن يوجد كفره حسنا، ومشيه غير متعب، ومن خاصية التخليق أن يخرج الفعل على حسب إرادة الخالق؛ ولأنه لو جاز الإيجاد بلا علم لبطل دليل إثبات عالمية الله تعالى. فثبت بما ذكرنا استحالة ثبوت قدرة التخليق للعبد، وثبت بالضرورة بيان دافعها التي يصير دافعها مكابرا[1].

قول الإمام النسفي في قدرة العبد:

يقول الإمام النسفي: "فثبت بما ذكرنا استحالة ثبوت قدرة التخليق للعبد، وثبت بالضرورة بيان دافعها التي يصير دافعها مكابرا، وبما ذكرنا من الدليل أن العبد له فعل فحصل بمجمع الدليلين أن العبد له فعل وقدرة، وهو ليس بخالق له فكان الله خالقه ضرورة، ولم يصر العبد بتخليق الله إياه مضطرا، كما لم يصر بعلم الله أنه بفعله مضطرا، وإن كان لا وجه للخروج عن معلوم الله تعالى لما أنه تعالى خلق فعله الاختياري فلم يصر ضروريا، كما علم بفعله الاختياري فلم يصر ضروريا، وإن كان لا يمكنه الخروج عن معلومه لما أن معلومه أنه يفعل باختياره كذا هنا، وعرف استحالة ثبوت قدرة الاختراع للعبد، وثبوت الفعل والقدرة له، وجواز دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين أحدهما قدرة الاختراع والأخرى قدرة الاكتساب"[2].

ومن هذا القول يتضح أن الإمام النسفي لا يخالف الماتريدية في هذا حيث إنهم يرون أن إرادة الإنسان لها معنيان:

الإرادة الكلية: وهي اسم لصفة الإرادة التي من شأنها ترجيح أحد المقدورين من الفعل والترك والتعلق بكل واحد منهما على سبيل البدل.

والإرادة الجزئية: وهي صرف الإرادة الكلية واستعمالها في جانب معين، ويعبر عنها الماتريدية بـ"القصد" أو "صرف الإرادة".

(١) النسفي: الاعتماد: ص٢٩٤، ٢٩٥.
(٢) المصدر السابق : ص٢٩٥.

وهم يرون أن الإرادة الكلية مخلوقة لله تعالى، أما الإرادة الجزئية فغير مخلوقة وأمرها بأيديهم وهي ما يملكونه من أفعالهم المنسوبة إليهم ومدار تكليفهم بها ومسئوليتهم عنها.

والماتريدية هنا حينما يُمَلِّكون الإنسان هذه الإرادة الجزئية ويجعلونه مستقلًا بها لا يتناقضون مع مبدأهم الذي اتفقوا فيه مع الأشاعرة وهو أنه لا خالق إلا الله تعالى، وذلك لأن الخلق إنما يتعلق بالموجود أما هذه الإرادة الجزئية فهي من قبيل "الحال" الذي هو واسطة بين الموجود والمعدوم(١).

يقول أبو المعين النسفي "العبد مُخَيَّر مستطيع، فإذا وُجِدَ منه الجهد والقصد والنية والاكتساب في المعصية يجري خذلان الله مع نيته وقصده فيستحق العقوبة على فعل نفسه.

وإذا وُجِدَ جميع ذلك في الطاعة يجري عون الله وتوفيقه مع فعله"(٢).

فأهل السنة متفقون على أن الله هو الخالق وحده، والعبد له قدرة لكنها على قول الأشاعرة إن الله خالق أفعال الإنسان، وأن الإنسان له قدرة تتعلق بهذه الأفعال بها يكسب هذه الأفعال وإن اختلفوا في حقيقتها.

فالأشعرى صرح بنفي كل تأثير للقدرة الإنسانية، إذ لا يرى لتلك القدرة أي تأثير في الفعل لا من حيث وجوده ولا من حيث صفاته بل الكل واقع بالقدرة الإلهية على وجه الإبداع والإحداث.

ويشرح الشهرستاني رأي الأشعري في مسألة القدرة، بأن العبد قادر على أفعاله إذ يجد الإنسان في نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الحمى والارتعاش، وبين الحركات الاختيارية، هذه التفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة، متوقفة

(١) مصطفى صبري: موقف البشر تحت سلطان القدر، ط١، ١٣٥٢ه، المطبعة السلفية: ص٥٥:٥٧.
(٢) بحر الكلام: ص١٤٥.

على اختيار القادر فعن هذا قال: المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة، والحاصل تحت القدرة الحادثة.

فالأشعري يفرق بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار؛ وكلتا الحالتين موجودتان من جهة الله خلقًا ويرى الأشعري أن الإنسان يعلم التفرقة بين الحالتين من نفسه وغيره، وإذا كانت الحركتان تفترقان في باب الضرورة والكسب فإنهما لا تفترقان في الخلق بدليل أن الجسم لما لم يسبق المحدثات وجب حدوثه وليس يجب إذا دخل في المحدثات ما هو حركة أن يكون الجسم حركة؛ وإذا كان منها ما هو جسم لم يجب أن تكون الحركة جسمًا لأن الحركة والجسم يستويان في معنى الحدوث .

إذًا الأشعري ينفي أي تأثير للقدرة الإنسانية في الفعل وقد أخذ معظم الأشاعرة بهذا الرأى .

أما الباقلاني: فيرى أن ذات الفعل واقعة بقدرة الله تعالى، وكونه طاعة ومعصية بقدرة العبد.

وبذلك أعطى الباقلانى القدرة الحادثة بعض التأثير.

والإسفراييني: يرى أن ذات الفعل وصفاته تقع بالقدرتين بوجه أو اعتبار عقلي، فأثبت اجتماع مؤثرين على أثر واحد.

وإلى مثل هذا الرأي ذهب الإمام الغزالي في كتابه الأربعين في أصول الدين .

وإمام الحرمين الجويني: رغم موافقته الإمام الأشعري في كتابه الإرشاد: ص٢١٠، إلا أنه قد خالفه بعد ذلك في كتابه العقيدة النظامية، وأثبت أن العبد مكلف مختار، وأكد بأن القول بقدرة غير مؤثرة كالقول بنفي القدرة، ولذلك يرى أنه لابد من نسبة الفعل الإنساني إلى قدرته على الحقيقة، وإن كانت هذه النسبة ليست بمعنى الخلق، إذ الخلقفاعلية مستقلة في إخراج الوجود من العدم، والإنسان وإن كان يشعر بقدرته، إلا أنه يشعر بعدم استقلال فاعليته، فهو قادر يفعل بقدرته على الحقيقة عند ارتفاع الموانع والقدرة الإنسانية مخلوقة لله وهى تستند إلى أسبابها، والله هو موجد

الكل المستغنى على الإطلاق. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: ص٤٢، وهذا مذهب قريب من المعتزلة [١].

ثانيا: الأفعال المتولدة

التولد لغة: الاحداث والإنتاج بمعنى تولد الشيء من الشيء: أي حدث، يقال: تولدت البغضاء بينهم.

يقول ابن منظور : في معرض بيانه لمعاني (ولَدَ) الوَلِيدُ: الصَّبِيُّ حِينَ يُولَدُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُدْعَى الصَّبِيَّةُ أَيضاً وَلِيدًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ هُوَ لِلذَّكَرِ دُونَ الأُنثى، وَقَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ: يُقَالُ غلامٌ مَوْلُودٌ وَجَارِيَةٌ مَوْلودةٌ أَي حِينَ وَلَدَتْهُ أُمُّه، وَالْوَلَدُ اسْمٌ يَجْمَعُ الْوَاحِدَ وَالْكَثِيرَ وَالذَّكَرُ والأُنثى. وَوَلَدَتِ المرأَةُ وِلاداً ووِلادة وأَوْلَدَتْ: حَانَ وِلادُها. والوالدُ: الأَب. والوالدةُ: الأُم، وَهُمَا الْوَلَدَانِ؛ والوَلدُ يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا وتَوالَدُوا أَي كَثُرُوا، ووَلَد بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَيُقَالُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى:(مالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَساراً)[٢] .

ويذكر الفيروز آبادي إضافة إلى ما سبق : المولدة بين العرب كالوليدة ، والمحدثة من كل شيء .والتوليد التربية [٣] .

ومن هذه الدلالات اللغوية لمادة التوليد يتبين أن التوليد يشير إلى ما ينتج من الشيء أو ما ينتج عنه من آثار مادية ، أو غير مادية .وبالجملة فلو تصفّحنا معاجمنا العربيّة لرأينا أنّ التّوليد لغةً يعني التّربية والحداثة والوضع والتّجدّد ونتاج الأشياء وإنشاؤها والقياس على الأصل؛ بل هو كلُّ ما فيه خلق وابتكار وإيجاد وتحديث وإنشاء .

---

(١) الأشعري: اللمع ص٧٢،٧٣،والمحصل:ص١٩٤،وشرح المواقف:ج٨ ص١٦٣.الشهرستاني :الملل والنحل: ج١ ص١٠٩, اللمع: ص٧٥،٧٦,نوران الجزيزي، قراءة في علم الكلام "الغائية عند الأشاعرة ، دار الهيئة المصريةالعامة للكتاب،١٩٩٢م: ص١٥١,الباقلاني:المحصل:ص١٩٤، وشرحالمواقف:ج٨ص١٦٤, الإسفراييني:المحصل: ص١٩٤، وشرح المواقف: م٤ ج٨ ص١٦٤، لغزالي :الأربعين في أصول الدين، تحقيق: عبد الله عبد الحميد عرواني ومحمد بشير الشقفة، ط١، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م ، دار القلم: ص٢٧.

(٢) سورة نوح:آية ٢١.

(٣)ينظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي باب الدال فصل الواو والهاء طـ دار الكتب العلمية للطباعة والنشر بيروت ط٢ ٢٠٠٢ م.

التوليد في المفهوم الاصطلاحي عند المعتزلة :

تشعبت الآراء واختلفت في تعريف التوليد،ومما لا شك فيه أن ثمة فرق بين تعريف الفعل المباشر والفعل المتولد إذ أن الأفعال الإنسانية والطبيعة لا تخرج عنهما

عرفه الإسكافي [١] بأنه كل فعل يتهيأ وقوعه على الخطأ دون القصد إليه والإرادة له فهو متولد ، وكل فعل لا يتهيأ إلا بقصد ويحتاج كل جزء منه إلى تجديد وعزم وقصد إليه وإرادة له فهو خارج من حد التولد داخل في حد المباشر[٢] .

وعرفه الجاحظ فقال:(إن الفعل المتولد يقع من الإنسان على سبيل الطبع ، وليس باختيار له، وليس يقع منه فعل باختيار سوى الإرادة.

وعرفه أبو هاشم فقال: المباشر بأنه ما وجد من غير مقدمة , وحد المتولد بأنه كل فعل تقدمه أو حدث معه سبب لولاه لم يوجد)[٣] .

وعرف القاضي عبد الجبار الفعل المباشر والمتولد فذكر أن (الذي نسميه مباشرا هو ما نفعله ابتداء في محل القدرة من دون فعل سواها والمتولد علي ضربين : أحدهما أن يكون كالمباشر في كونه في محل القدرة كما نقوله في العلم المتولد والثاني يتعدي محل القدرة وإن كان السبب يوجد في محل القدرة)[٤]

---

(١)أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي ، قال ابن يزداد : كان عالمًا فاضلاً ، وله سبعون كتابًا في الكلام ، وكان من معتزلي المذهب وعد من الطبقة السابعة للمعتزلة ، توفي سنة ٢٤٠هـ .. ينظر:: المنية والأمل القاضي عبد الجبار ص ٦٦ ، جمع أحمد بن يحيي المرتضى ، تقديم عصام الدين محمد علي ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥م ،الفرق بين الفرق البغدادي ص ١٦٩ ، التبصير في الدين الأسفرايني ص ٤٨).

(٢)ينظر : مقالات الإسلاميين ، ج ٢ ص ٩٣ ، وانظر : في علم الكلام د/ أحمد محمود صبحي ، دار الكتب الجامعية ، ط ٢ ١٩٧٦م ، ج ١ ص ٢١٤ ..

(٣) ينظر التبصير في الدين للإمام الاسفراييني ج٧٩,٨٠/١ط عالم الكتب لبنان ط١تحقيق/ كمال يوسف الحوت,وينظر شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفى دراسة وتحقيق د عبدالله إسماعيل ط٢سـ١٤٣١ـــ٢٠١٠

(٤) ينظر المجموع في المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ,تحقيق عمر السيد عزمي ط القاهرة سـ١٩٦٥ جـ١صـ٣٥١

التوليد في المفهوم الاصطلاحي عند الأشاعرة

عرف الإمام الأشعري الفعل المتولد بأنه :(الفعل الذي يكون بسبب مني ويحل في غيري). [١]

وعرفه الإمام الرازي بقوله: (المتولد هو الحادث الذي يقع بحسب فعل أخر كهوى الثقيل الحاصل لثقله[٢] .

أما عضد الدين الإيجي فقد عرفه بقوله : (أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر نحو حركة اليد والمفتاح فإن الأولي منهما أوجبت لفاعلها الثانية ، سواء قصدها أو لم يقصدها) [٣].

تعريف المتولدات عند الإمام النسفي:

يقول النسفي: "ما يوجد من الألم والانجراح في الحيوان عقيب ضرب الرجل إياه وجرحه والانكسار في الزجاج عقيب الكسر"[٤].

ويتضح من هذا التعريف الذي ذكره الإمام النسفي أنه اعتمد في تعريفه على التعريف بالرسم حيث عرفه بالمثال الذي يوضح ويبين معناه دون تصريح بمعناه، قال عنه ما يوجد من الألم عقب الضرب أو الجرح أو الانكسار عقب الكسر، وغير ذلك وهو هنا يوضح المعني بمثال، وإن كان هذا التعريف بالمثال لكنه يفهم منه نفس التعريف الذي ذكره العلماء "هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر نحو حركة اليد، وحركة المفتاح فإن الأولى منهما أوجبت لفاعلها الثانية سواء قصدها أو لم يقصدها"[٥].

(١)ينظر : مقالات الإسلاميين للإمام للأشعري تحقيق هلموت ريتر جـ١ ص ٤٠٨طـ دار إحياء التراث العربي بيروت طـ ٣ و ينظر : المحيط بالتكليف : القاضي عبد الجبار ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٢) انظر نهاية العقول في دراية الأصول للإمام فخر الدين الرازي بتحقيق أد/محمد شحاتة إبراهيم ,رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين بالقاهرة تحت رقم ٣٧٢٢ جـ٢ صـ٦٣٠ .

(٣)ينظر: المواقف ص ٢١٦ ، عالم الكتب ، بيروت .

(٤) النسفي: الاعتماد: ص٣١٠، وانظر: النسفي، عمدة العقائد: ص٢٠.

(٥) الايجي:المواقف: ج٣ص٢٣١.

قول الإمام النسفي في المتولدات عن فعل الإنسان:

إن العلماء قد اختلفوا في التولد عن فعل الإنسان، فقيل: هو فعل الإنسان فعله بسبب وقيل: هو فعل الله بإيجاب الخلقة، وقيل: هو فعل الله ابتدئه حال وجوده، وقيل: هو فعل المحل طبعا، وقيل: هو فعل لا فاعل له، وهو قول مرذول، إذ لا بد للفعل من فاعل [(١)].

أما الإمام النسفي فيعتقد أن المتولدات هي من خلق الله تعالى وإيجاده، فيقول: " اعلم أنه لما ثبت أن ليس للعبد قدرة التخليق، ثبت أن ما يوجد من الألم والانجراح في الحيوان عقيب ضرب الرجل إياه، وجرحه، والانكسار في الزجاج عقيب الكسر ليس بفعل العبد لا بطريق التخليق، ولا بطريق الاكتساب بل كل ذلك مخلوق الله تعالى لعدم قدرة التخليق للعبد واستحالة اكتساب ما ليس بقائم محل قدرته"[(٢)].

وهو بهذا الاعتقاد يتفق مع أهل السنة، حيث أنهم يثبتون الله تعالى الخلق وحده، حيث الثابت عندهم هو إسناد جميع الممكنات إلى الله تعالى ابتداء[(٣)].

قال الإمام البزدوي:" قال عامة أهل السنة والجماعة إنه لا تولد للأفعال"[(٤)].

وقال البغدادي: " قال أصحابنا إن جميع ما سمّته القدرية متولدا من فعل الله ، ولا يصح أن يكون الأنسان فاعلًا في غير محل قدرته؛ لأنه يجوز أن يمد الإنسان وتر قوسه ويرسل السهم من يده فلا يخلق الله تعالى في السهم ذهابا" [(٥)].

---

(١) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ج١١ص٧٢٩٧.
(٢) النسفي: الاعتماد: ص٣١١، وانظر: النسفي، عمدة العقائد: ص٢٠.
(٣) الايجي: المواقف: ج٣ص٢٣١. علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، أبكار الأفكار في أصول الدين: ٢٨٧، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، غاية المرام في علم الكلام: ص٨٦، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، أصول الدين للبغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت: ص١٣٨، عبد الملك الجويني، الشامل في أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت:ص١٨٤، البزدوي، أصول الدين: ص١١٦، التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي: ص٣٠٢.
(٤) البزدوي: أصول الدين: ص١١٦.

.[١]

ثم يستدل أن المتولدات من الله تعالى:

١–ثبوت خلق الله تعالى لأفعال العباد، فإذا كان الله تعالى هو خالق الأفعال فمن باب أولى هو الخالق للمتولد عن الفعل، فيقول:" اعلم أنه لما ثبت أن ليس للعبد قدرة التخليق ثبت أن ما يوجد من الألم والانجراح في الحيوان عقيب ضرب الرجل إياه، وجرحه، ... ليس بفعل العبد لا بطريق التخليق، ولا بطريق الاكتساب بل كل ذلك مخلوق الله تعالى"[٢].

٢– كل ذلك مخلوق الله تعالى لعدم قدرة التخليق للعبد واستحالة اكتساب ما ليس بقائم محل قدرته[٣].

الرد على المخالفين:

يصور الإمام أبو البركات النسفي قول المعتزلة بقوله:" ثبت بهذا أن المتولدات بخلق الله تعالى، كالألم في المضروب، والانكسار في الزجاج وعند المعتزلة بخلق العبد"[٤].

يصور الإمام النسفي شبه المعتزلة ، فيقول:" إن هذه الأشياء متولدة من فعل العبد، وهي فعله مخلوقة من قبله وهو خالقها؛ لأنها توجد على وفق إرادة فاعل السبب وقصده، كما يوجد أفعاله القائمة له على وفق إرادته وقصده، ولهذا يلام فاعلها بسببها ويؤاخذ بها في الدنيا، ويعاقب عليها في العقبى، ولو لم تكن حاصلة بفعله لكان هذا ظلما، إذ لو كان الألم فعلا لفاعل سببه وهو الضرب لكان لا يخلو إما أن كانت له عليه قدرة أو لا، فإن لم يكن فلا يكون فعلا له، وإن تعلقت قدرته به فلا يخلو إما أن فعله بالقدرة التي حصل بها الضرب، أو بقدرة

(١) عبد القاهر بن طاهر البغدادي:أصول الدين للبغدادي: ص١٣٨،
(٢) النسفي: الاعتماد: ص٣١٠، وانظر: النسفي، عمدة العقائد: ص٢٠.
(٣) المصدر السابق : ص٣١٠، وانظر: النسفي، عمدة العقائد: ص٢٠.
(٤) المصدر السابق : ص٣١٠، وانظر: النسفي، عمدة العقائد: ص٢٠.

أخرى"[١].

فالمعتزلة هنا يقيمون هذه الشبهة على أمرين الأول: أن المتولد لو لم يكن بسبب فعل العبد لكان من الظلم أن يحاسب عليها، ويبطل النسفي هذا الاحتمال بقوله:" الأول باطل؛ لأن تعلق قدرة واحدة محدثة بمقدورين متجانسين أو متضادين أو مختلفين محال إذ كل قدرة محدثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد، وكذا العلم المحدث عند جمهور أصحابنا لا يتعلق إلا بمعلوم واحد؛ ولأن القدرة على الضرب سابقة على الألم وسبق القدرة المحدثة على المقدور محال لما مر"[٢].

والثاني: أنه أما ان يكون قادرًا عليها أو لا، وكلاهما باطل على زعمهما. فيقول النسفي ردًا عليهم: وكذا الثاني؛ لأنه لو قدر بقدرة لقدر على ضده بدلا عنه، إذ لا استطاعة تصلح للضدين عندهم ولما استحال أن يوصف بالقدرة على تسكين السهم بعد الرمي، وتخليق اللذة في بدن المضروب والمجروح بعد الضرب والجرح، دل أنه لم يقدر عليه بقدرة خاصة له؛ ولأنه لو كان كذلك لتمكن من الامتناع عن حصول الألم بعد الضرب، إذ القادر هو الذي يصح منه الفعل والترك، وكذا الألم يوجد بعد موت الجارح وبقاء قدرته بعد موته، أو حدوث قدرة له بعد موته محال ولا فعل بدون القدرة فدل أنه ليس بفعل له[٣].

وبهذا يكون الإمام النسفي قد رد عليهم بأدلة عقلية متفق عليها عند أهل السنة والجماعة.

تعقيب:

اتضح لنا مما سبق أن المتولدات ترجع في أصلها إلى مسألة أفعال العباد سابقة الذكر، ثم إن أبا البركات النسفي يرى – متابعًا أهل السنة من أشاعرة وماتريدية – أن

(١) النسفي، الاعتماد: ص٣١١.
(٢) المصدر السابق : ص٣١٢.
(٣) المصدر السابق : ص٣١٢.

الله تعالى هو الخالق لجميع أفعال العباد، –الأفعال أو المتولدات– والعباد كاسبون لها، وأن قدرة العبد لا تؤثر في أفعاله إيجادًا ولكن المؤثر هو قدرة الله تعالى، إذ لا مؤثر في الوجود حقيقيًا إلا الله تعالى، لكنه يثبت للعبد قدرة جزئية تستقل بالأعمال قياما لا إيجادًا.

وإن كنت أرى إن هذه المسألة إحدى المسائل التي فرقت المسلمين ومزقت وحدتهم، فمن الخير عدم الخوض فيها إلا في مجال الدفاع عن العقيدة الإسلامية أو الرد على المجادلين الذين يلجأون إلى القرآن للاستدلال على مشروعية معاصيهم، فهؤلاء يجب الرد عليهم وبيان فساد مذهبهم.

وهي من أشد المسائل غموضا، قال الإمام أبو حنيفة عنها: "هذه مسألة قد استصعبت على الناس فأنى يطيقونها، هذه مسألة مُقْفَلَة قد ضل مفتاحها، فإن وُجِد مفتاحها عُلِم ما فيها، ولم يفتح إلا بمخبر من الله يأتي بما عنده، ويأتي ببينة وبرهان".

وإذا استثنينا رأي الجبرية الذين تطرفوا فسلبوا عن الإنسان الحرية تمامًا، وكذا رأي القدرية الذين وإن أكدوا على حرية الإنسان إلا أنهم تطرفوا فنفوا علم الله تعالى بأفعال الإنسان، أقول: إذا استثنينا هذين الرأيين فللمسلم أن يعتقد أي رأي من الآراء الأخرى حيث إنها قد أكدت جميعًا على حرية الإنسان وأن الله تعالى خالق الإنسان وخالق قدرته والخلاف إنما هو في مسألة تأثير قدرة الإنسان وتقدمها على الفعل أو مقارنتها له وهي مسألة ليس فيها نص صريح ولم تكن مطروحة على عهد المسلمين الأوائل.

وإن كان ثمة ترجيح لمذهب من المذاهب فهو لمذهب الأشاعرة ولا يمنع من رجحانه هذا نزوعه إلى جانب الجبر أكثر من مذهب الماتريدية والمعتزلة وكون معنى "الكسب" فيه غامضًا بعيدًا عن الفهم، ولا تكون بساطة مذهب الماتريدية أو المعتزلة ومفهوميته مرجحة له على مذهب الأشاعرة، لأن مسألة القضاء والقدر أشد المسائل غموضًا، ناهيك أن القدر سر من أسرار الله تعالى فأي مذهب يتناسب معها في

غموضها فهو أنسب المذاهب بذات المسألة وأقربها إلى الواقع، وأي مذهب ينبئ عن بساطة الأمر وسهولته على الفهم فهو أبعد عن الحقيقة.

أهم المصادر والمراجع

١. النسفي، (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (المتوفى: ٧١٠ هـ).

شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد، الناشر: مكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ ٢٠١٢ م.

٢. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت الطبعة الاولى، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

٣. الاعتماد في الاعتقاد شرح لعمدة العقائد، تحقيق: د/ عبد الله محمد إسماعيل، ط: المطبعة الازهرية، الطبعة الأولى ، ١٤٣٢هـ.

٤. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، مع شرح نور الانوار على المنار، شيخ أحمد المعروف بملاجيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصديقي الميهوي، المتوفي(١١٣٠هـ)، ط: دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

١٩٣. متن المنار، ط: مطبعة أحمد كامل، ط: دار السعادات،١٣٢٦هـ.

٥. المصفى، تحقيق: خالد نهاد مصطفى الاعظمي، طبع هذا الكتاب في بغداد، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٨.

٦. أبو المعين، (ميمون بن محمد النسفي).

– التمهيد لقواعد التوحيد، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشافعي الأشعري، ط: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٧. بحر الكلام، تعليق د/ ولي الدين محمد صلاح الفرفور، مكتبة دار الفرفور، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.

٨. الأشعري، (أبو الحسن علي بن (المتوفى: ٣٢٤هـ).

– اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع، تحقيق، د. حمودة غرابة، ط: مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٥م.

٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور، ط: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

١٠. رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق: د/ محمد السيد الجليند، ط المكتبة الأزهرية للتراث، بدون.

١١. التوحِّيدي، (أبو حُيان علَي بن محمد البغدادي (المتوفي ٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م).

– كتاب الإمتاع والمؤانسة اعتنى به وراجعه: هُيثم خلِّيفة الطعمَي، المكتبة العصرية، بيروت، وصيدا، ٢٠١١م.

١٢. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (المتوفى: ٨١٦هـ).

– التعريفات، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

١٣. شرح المواقف ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي

١٤. الرازى، الامام فخر الدّين (المتوفى ٦٠٦هـ).

– المطالب العالية من العلم الإلهيّ، ، تحقيق: د/ أحمد حجازي السّقا، الناشر دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٥. المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات، ط: مركز تحقيقات كمبيوتري علوم إسلامي، بدون.

١٦. الأربعين في أصول الدين، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، ط: مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٧. مفاتيح الغيب أو "التفسير الكبير"، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

١٨- المحصول، دراسة وتحقيق: د/طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٩. الشهرستاني، (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (المتوفى: ٥٤٨هـ).

- الملل والنحل، ط: مؤسسة الحلبي، بدون.

٢٠. الصنعاني، (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليمني).

- إيثار الحق على الخلق إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ-١٩٨٣م.

٢١. الغزالي، (أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ).

- المنقذ من الضلال، بقلم: د/ عبد الحليم محمود، ط: دار الكتب الحديثة، مصر، بدون.

٢٢- الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م.

٢٣. تهافت الفلاسفة، تحقيق: د، سليمان دنيا، ط: دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٧٢م.

٢٤- إحياء علوم الدين، وبذيله المغني عن الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار: للعراقي، علق عليه جمال محمود ومحمد سيد، ط: دار الفجر للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٢٥- قواعد العقائد في التوحيد لحجة الإسلام – ضمن مجموعة رسائل الغزالي، المكتبة التوفيقية – المنصورة، بدون.

٢٦ الماتريدي، (أبو منصور الماتريدي) .

– تأويلات أهل السنة، تحقيق: د/ مجدي باسلوم، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٢٧. شرح الفقه الأكبر، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن – الهند، ١٣٢١هـ.

٢٨. التوحيد، تحقيق، د/فتح الله خليف، ط: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بدون.

٢٩. أبو زهرة، (محمد أبو زهرة).

– تاريخ المذاهب الإسلامية، ط دار الفكر العربي، بدون.

٣٠. أمين، (أحمد أمين).

– ضحى الإسلام، ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م.

٣١ ـ صبحي(د/ أحمد محمود)

ـ في علم العقيدة، دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين، الأشاعرة، دار النهضة، ط٥، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م–١٤٠٥ هـ.

٣٢ –هاؤم أقرءوا كتابيه–محاولة لتجديد الفكر الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م.

٣٣. محمود، د/(عبد الحليم).

– الإسلام والعقل، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٨م.

٣٤. التفكير الفلسفي في الإسلام، ط: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.

٣٥. النشار، (د/ على سامي).

– نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، الطبعة التاسعة، بدون.

٣٦. الهواري،(أ.د/ سعيد عبد الحميد).

– النبوات والسمعيات من مباحث علم الكلام،الدار الإسلامية للطباعة بالمنصورة, بدون , تاريخ.